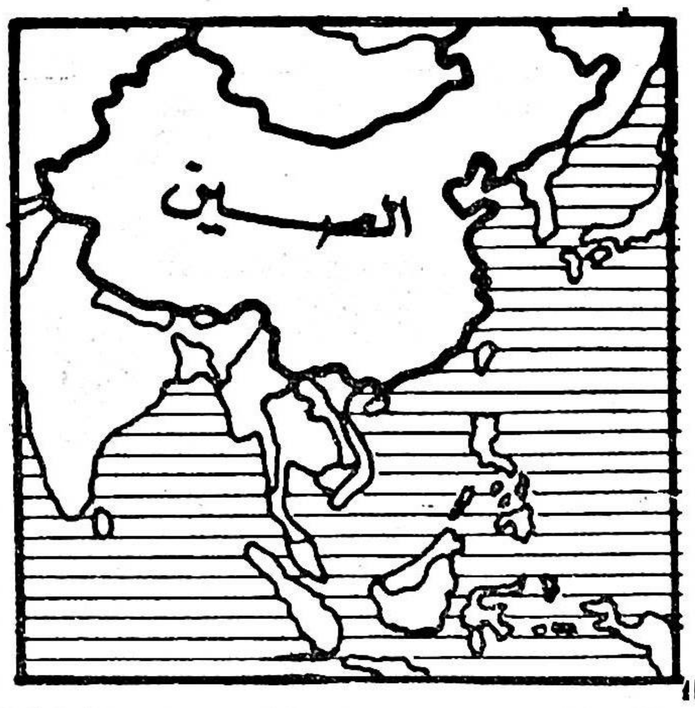

مشكلة تايوان بين الولايات المتحدة والصين الشعبية

د . محمد عبد الوهاب الساكت

ترجع

أصول هذه المشكلة الى عام ١٩٤٩ حينما استطاعت القوات الشيوعية بقيادة ماوتسى تونج الانتصار على قوات الحكومة الوطنية بزعامة كاى شيك مما دعا قوات هذه الاخيرة الى اللجوء الى جزيرة تايوان واتخاذها مقرا مؤقتا للحكومة الصينية الوطنية تستجمع فيها قواها انتظارا لمعاودة الهجوم مرة أخرى على القوات الشيوعية فى الأرض الصينية الام .

ومن هنا كان حرص حكومة جمهورية الصين الشعبية على استكمال الاستعدادات فى أوائل عام ١٩٥٠ لمهاجمة تايوان وانهاء سيطرة الحكومة الوطنية السابقة عليها وتأكيدا للموقف التقليدى لكافة السياسيين الصينيين منذ أوائل القرن العشرين الذى يدعو الى اجلاء الاجانب عن الصين واعادة بناء قوتها واستعادة السيادة الصينية على كافة الاراضى التى كانت تحت السيادة الصينية فى السابق .

غير أن قرار الرئيس ترومان باعلان تحييد هذه الجزيرة ووضع الاسطول السابع الامريكى لحمايتها من هجوم قوات الحكومة الشعبية ضدها حول مشكلة هذه الجزيرة من مشكلة داخلية الى مشكلة دولية ، كما ساعد على تشجيع اعمال التخريب والمقاومة للنظام الشيوعى من هذه الجزيرة ضد حكومة الدولة الام ، الامر الذى ادخل هذه القضية فى اطار الحرب الباردة باعتبار أن حكومة الصين الشعبية كانت تعد حليفا للاتحاد السوفيتى والحكومة الوطنية فى تايوان حليفا للولايات المتحدة .

ولقد ظلت هذه القضية منذ ظهورها حتى الآن من أهم القضايا التى عاقت عودة العلاقات الصينية الامريكية التى صورتها الطبيعية ، بل انه من الملاحظ انه برغم ارتباط هذه القضية بقضية تمثيل الصين الشعبية فى الامم المتحدة والتى انتهت عام ١٩٧١ بطرد ممثلى الحكومة الوطنية فى تايوان من الامم المتحدة وتأكيد السيادة القانونية للصين الشعبية على تايوان الا ان الصين الشعبية لم تتمكن حتى الآن من ممارسة سيادتها الفعلية على تايوان ، ومازال الصراع دائرا بين اطراف هذه القضية الثلاثة الرئيسيين وهم : جمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة وحكومة تايوان ، الامر الذى دعا البعض الى القول ان الموقف فى شرق آسيا ما هو الا هدنة طويلة الامد بين هذه الاطراف الثلاثة .

ونستعرض فيما يلى المراحل التى مرت بها هذه القضية خلال الفترة من ١٩٥٠ ـ ١٩٨٤ والتى يمكن تقسيمها الى ثلاث فترات رئيسية :ـ

أولا ـ الفترة الأولى من ١٩٥٠ ـ ١٩٧١ : (من بدء ظهور المشكلة حتى قبول تمثيل الصين الشعبية فى الامم المتحدة) :

فى هذه الفترة كانت سياسة الولايات المتحدة مرتكزة على الدعوة الى اعتبار أن وضع تايوان لم يتم تحديده وبالتالى القاء الشكوك حول مدى قانونية تبعيتها الى الصين وقد قيل فى ذلك ما يلى :

١) أن وضع تايوان لم يتحدد بعد لآن تصريح القاهرة عام ١٩٤٣ الذى اعادها الى الصين لم يتأكد بمعاهدة سان فرانسسكو للسلام التى اكتفت بالنص على تنازل اليابان عن هذه الجزيرة بدون تحديد للجهة التى يتم التنازل اليها ، ولما كان توقيع هذه المعاهدة تاليا على تصريح القاهرة فان نصوصها اجدر بالاتباع .

٢) ان الحلفاء قد فوضوا قوات الحكومة الوطنية فى ادارة هذه الجزيرة بالنيابة عنهم بعد استسلام القوات اليابانية ولم تتسلمها الصين باعتبارها جزءا من اراضيها .

٣) انه من الواجب وطبقا لميثاق الامم المتحدة تطبيق حق تقرير المصير على سكان تايوان أو وضع تايوان تحت وصاية الامم المتحدة الى ان يتقرر وضعها وعلى أن يتم ذلك بتسوية

عن طريق المفاوضات تأخذ فى الاعتبار المخاوف والشكوك المتبادلة بين كل من الولايات المتحدة والصين الشعبية .

ولقد كان من الواضح ان هذه الحجج التى أعلنتها كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وغيرها من الدول الموالية لهما ، كانت تهدف الى دعم موقف هذه الدول من الاعتراف بحكومة كاى شيك باعتبارها ممثلة للشعب الصينى كله وبعد أن أعلن ترومان فى ٢٧/٦/١٩٥٠ ان تحديد مركز تايوان يجب ان ينتظر استعادة الامن فى الباسفيك .

ومن الناحية الاخرى فقد رفضت الصين الشعبية هذه الاراء وتمسكت بموقفها من ان تايوان جزء لا يتجزأ منها ومستندة الى الحجج التالية والتى شاركتها فيها الحكومة الوطنية فى تايوان نفسها :ـ

١) أن تايوان هى احدى المقاطعات الصينية منذ مئات السنين وأن عودتها الى الصين قد تمت بعد قيام الحكومة الصينية عام ١٩٤١ بالغاء المعاهدات المعقودة بينها وبين اليابان بعد دخولها الحرب ضدها ومن بين هذه ـ المعاهدات معاهدة شيمونيسكى لعام ١٨٩٥ التى تنازلت بمقتضاها الصين لليابان عن هذه الجزيرة .

٢) أن تصريحى القاهرة لعام ١٩٤٣ وبوتسدام لعام ١٩٤٥ ليسا تصريحين بالنوايا ولكنهما اتفاقيتين دوليتين ملزمتين لاطرافهما التى تعهدت باحترام ما جاء بهما ومراعاة تنفيذه .

٣) ان تايوان قد اصبحت قانونا وفعلا جزءا لا يتجزأ من الاراضى الصينية بعد قبول الحكومة الصينية لاستسلام القوات المسلحة اليابانية فى تايوان وممارسة سيادتها عليها ، وهو الامر الذى لم ينازعها احد فيه خلال الفترة من ١٩٤٥ ـ ١٩٥٠

٤) ان قضية توحيد تايوان مع الوطن الام هى مسألة داخلية سوف يتم حلها بالاسلوب المناسب عسكريا أو سلميا وبالتالى فان الحكومة الصينية تعارض مناقشتها فى اطار الامم المتحدة أو اى مؤتمر دولى .

٥) أن الصين كانت دائما دولة موحدة متعددة القوميات كما كانت تمارس علاقاتها الدولية كدولة موحدة وكأحد اشخاص القانون الدولى ، وتشترك فى المؤتمرات الدولية وتوقع على المعاهدات الدولية باعتبارها دولة واحدة بل ان كاى شيك نفسه لا يدعى رئاسته لدولة جديدة ولكنه يعمل تحت ما يسمى بجمهورية الصين ـ وهكذا فان تايوان والصين الام تنتميان الى وحدة واحدة كما يعترف جميع الصينيين بأن تايوان جزء من الصين وليست دولة منفصلة

٦) ان اعلان اتلى وترومان فى ٨/١٢/١٩٥٠ بضرورة حل هذه القضية بالطرق السلمية بطريقة تضمن مصالح مواطنى فرموزا وتحافظ على السلم والأمن فى منطقة الباسفيك وأن السبيل الى تحقيق ذلك هو معالجة هذه القضية فى نطاق الامم المتحدة ، أمر يمثل تدخلا فى الشئون الداخلية للصين كما يماثل ما اتبعته اليابان فى منشوريا عام ١٩٣١ بانشائها دولة منشوكو .

ولقد تأكد موقف بكين تجاه هذه القضية فى هذه الفترة بحصولها على اعتراف جميع الدول التى اقامت معها علاقات دبلوماسية بانها هى الممثل الوحيد للشعب الصينى وضرورة الغاء اعتراف هذه الدول وتمثيلها الدبلوماسى مع الحكومة الوطنية فى تايوان أن وجد غير انها لم تكن تصر على قطع جميع العلاقات التجارية والثقافية وغيرها من العلاقات غير الرسمية بين هذه الدول وتايوان .

وهكذا يمكن القول بأن مشكلة تايوان قد اتخذت الصور الاتية خلال الفترة المذكورة :

١) صورة التهديد لامن وسلامة النظام الجديد فى الصين وباعتبار ان تايوان أصبحت مركزا لتجمع القوى المعادية لهذا النظام ومنازعة الحكومة القائمة فيها لتمثيل الحكومة الجديدة للشعب الصينى فى المجال الدولى .

٢) صورة الاحتلال الاجنبى والمظاهرات البحرية باقامة الولايات المتحدة لقواعد عسكرية فى تايوان وفرض الاسطول السابع الامريكى للحماية عليها من أى هجوم من جانب الوطن الأم ، ثم قيام الولايات المتحدة بتوقيع معاهدة للامن المتبادل مع الحكومة الوطنية فى ديسمبر ١٩٥٤ ، التى وأن كانت لا تلزم الولايات المتحدة بضمان الوحدة الاقليمية للمنطقة التى تدعيها الحكومة الوطنية الا انها ، تتضمن تعهد الولايات المتحدة بالدفاع عن الاراضى الخاضعة لسيطرة الحكومة الوطنية ضد محاولة الحكومة الشعبية الاستيلاء على تايوان .

٣) وكما شهدت الخمسينات والستينات تزايدا فى عدد الدول المعترفة بالحكومة الوطنية فى تايوان فقد شهدت السبعينات تناقصا شديدا فى عدد هذه الدول كما سبق أن اشرنا مما ادى الى اعلان الدول المؤيدة للحكومة الوطنية ، للدعوة الى منح شعب تايوان حق تقرير المصير أو وضعه تحت وصاية الامم المتحدة تمهيدا لانشاء دولة مستقلة ذات سيادة فى تايوان ومنحها عضوية الامم المتحدة .

الفترة الثانية من ١٩٧٢ ـ ١٩٧٨

من تاريخ زيارة الرئيس نيكسون للصين الى تاريخ الاتفاق على اقامة علاقات دبلوماسية على مستوى السفراء بين الولايات المتحدة والصين الشعبية فى ١٦ ديسمبر ١٩٧٨ شهدت هذه الفترة محاولة انهاء الاعتراف الدولى القانونى بتمثيل الحكومة الوطنية فى تايوان للصين وانهاء

الصراع حول أى من الحكومتين الوطنية أو الشعبية يمثل الشعب الصينى ومحاولة نقل هذا الصراع الى مجال آخر بالادعاء بأن تايوان كيان مستقل له خصائص متميزة ويتمتع بكل ما تتمتع به الدولة من حكومة منظمة وشعب يدين لها بالولاء وأرض تسيطر عليه وعلاقات دولية واسعة ومركز تجارى دولى هام يحتل المرتبة العشرين بين الدول التجارية الكبرى فى العالم فضلا عن وجود عدد من دول العالم لا يزال يعترف به ، ووجود عدد من الدول الاخرى على اتصالات غير رسمية معها .

ولقد كانت اولى ملامح هذه الفترة البيان الذى صدر عن زيارة الرئيس نيكسون للصين الشعبية ومباحثاته مع المسئولين الصينيين فى فبراير ١٩٧٢ والذى تضمن ما يلى فيما يتعلق بمشكلة تايوان :

« استعرض الجانبان النزاعات الخطيرة القائمة لمدة طويلة بين الصين والولايات المتحدة : اكد الجانب الصينى موقفه من جديد ، ان مسألة تايوان هى المسألة الحاسمة التى تعوق تحقيق علاقات طبيعية بين الصين والولايات المتحدة ، وأن حكومة جمهورية الصين الشعبية هى الحكومة الشرعية الوحيدة للصين ، وأن تايوان مقاطعة للصين قد اعيدت الى الوطن الام منذ زمن بعيد وأن تحرير تايوان هو من شئون الصين الداخلية التى لا يحق للبلدان الاخرى ان تتدخل فيها ، وأن جميع القوات والمنشأت العسكرية الامريكية يجب ان تنسحب من تايوان .

تعارض الحكومة الصينية بحزم اى نشاطات تهدف الى وضع صين واحدة وتايوان واحدة ، وصين واحدة وحكومتين ، وصينين وتايوان مستقلة أو تدعى بأن وضع تايوان لم يتقرر بعد .

وصرح الجانب الامريكى ان الولايات المتحدة تدرك ان جميع الصينيين فى كل من جانبى مضيق تايوان يعتقدون أنه لا توجد هناك سوى صين واحدة وأن تايوان جزء من الصين ـ حكومة الولايات المتحدة لا تتحدى ذلك الموقف وهى تؤكد من جديد اهتمامها بتسوية سليمة لمسألة تايوان بين الصنيين انفسهم ، واعتبارا لهذا المستقبل تؤكد الهدف النهائى فى سحب كافة القوات والمنشأت العسكرية الامريكية من تايوان ، وفى غضون ذلك ستخفض بالتدريج قواتها ومنشأتها العسكرية فى تايوان عندما تنفرج حدة التوتر فى المنطقة .

كما اتخذت اليابان موقفا مشابها حيث جاء فى البيان المشترك بين اليابان والصين فى ٢٩/٩/١٩٧٢ ان اليابان تؤيد عودة تايوان الى الصين ، كما أكد وزير الخارجية اليابانى ان الموقف اليابانى يتفق تماما مع ما سبق للحلفاء الاتفاق عليه فى اعلان القاهرة عام ١٩٤٣ واتفاق بوتسدام عام ١٩٤٥ من ضرورة عودة تايوان الى الصين وبالتالى فان معاهدة السلام المعقودة ما بين اليابان وتايوان قد فقدت معناها وأصبحت فى حكم الملغاة .

ومن الملاحظ أنه بالرغم مما ذكرته الولايات المتحدة فى البيان المشترك المشار اليه من عزمها على انسحاب القوات الامريكية من تايوان وانها لن تتدخل فى التسوية السياسية التى قد تتم بين تايوان والصين بطريقة سليمة بهدف اعادة توحيد تايوان مع الوطن الام ، الا انه كان من المفهوم ان موقفا جديدا سوف ينشأ فيما يتعلق بهذه المسألة اذا حدث تغير فى نظام الحكم فى تايوان سواء بطريقة سلمية أو عن طريق تغير ثورى واعلان تشكيل حكومة جديدة لجمهورية تايوان المستقلة ، لانه من المفروض ان ضمانات الامن الامريكية لا تمتد اتوماتيكيا لمثل هذه الحكومة .

وهكذا اصبح على حكومة تايوان لكى تحافظ على الصيغة المستقلة لوجودها وبدون ان تثير حكومة بكين ان تركز فى علاقاتها الخارجية مع دول العالم المختلفة على المسائل الاقتصادية وأن يتخذ ذلك صيغة انشاء مكاتب تمثيل أو مكاتب تجارية وثقافية بينها وبين الدول الراغبة فى ذلك، وهو الامر الذى بدأت اليابان فى اتخاذه وتبعتها فى ذلك دول كثيرة كما كان يماثل فى طبيعته الشكل الذى سبق ان اتخذته العلاقات ما بين اليابان وغيرها من الدول وجمهورية الصين الشعبية فى الخمسينات والستينات وقبل تبادل التمثيل الدبلوماسى بين البلدين .

ومن جهة اخرى فقد أبدت الحكومة الصينية الشعبية قدرا كبيرا من المرونة ازاء ذلك وحيث لم تعارض استمرار الروابط الاقتصادية والثقافية والرياضية بين تايوان والدول الاخرى وبشرط عدم معاملة تايوان كوحدة دولية مستقلة وانما باعتبارها مقاطعة من مقاطعات الصين .

كما رحبت الحكومة الصينية تمشيا مع هذا الاتجاه بزيارة الفرق الرياضية ورجال الاعمال فى تايوان للوطن الام ، وخصصت لتايوان بعض المقاعد فى المجلس الصينى وذلك منعا لايجاد اى شعور سياسى متطرف من جانب الصنيين فى تايوان ضد الحكومة المركزية الصينية .

وهكذا فقد كان من الواضح خلال هذه الفترة ان الجهود الصينية تتجه الى تحقيق وضع دتايوان اشبه بوضع هونج كونج أى أن تصبح مركزا تجاريا واقتصاديا بحتا انتظارا للحظة التوحيد المرتقبة مع الوطن الام . وهو الامر الذى يتمشى مع السياسة الصينية العامة فى منطقة جنوب آسيا بعدم اثارة القلاقل واستخدام العنف حتى لاتثير حساسية هذه الدول وخوفها من الصين الشعبية ، فضلا عن أن ذلك

يساعد على اتمام عملية سحب القوات ـ الامريكية من تايوان والتى كانت الولايات المتحدة تربط بينها وبين اتخاذ الحكومة الصينية لخطوات سلمية فى هذا السبيل .

واستمر الوضع على هذا الحال الى أن وافقت الحكومة الامريكية فى ديسمبر سنة ١٩٧٨ فى البيان المشترك الذى صدر بين البلدين لانشاء علاقات دبلوماسية كاملة بينهما على شروط الحكومة الصينية الثلاثة فيما يتعلق بتايوان وهى :

١) انهاء العلاقات الدبلوماسية مع تايوان .

٢) انهاء معاهدة الدفاع المشترك بين تايوان والولايات المتحدة .

٣) سحب القوات العسكرية الامريكية من تايوان .

كما أكد البيان المشار اليه ان الولايات المتحدة تعترف بموقف الصين من أنه لا توجد الا صين واحدة وأن تايوان جزء من الصين وأنها تعترف بأن حكومة جمهورية الصين الشعبية هى الحكومة الشرعية الوحيدة للصين ، وأنه فى اطار هذا المفهوم فان شعب الولايات المتحدة سوف يحافظ على علاقاته التجارية والثقافية وغيرها من العلاقات غير الرسمية مع شعب تايوان .

ومن الواضح أن الولايات المتحدة قد لجأت الى هذا الاسلوب للمحافظة على التوازن المطلوب لاستمرار علاقاتها ما بين بكين وتايوان وهو الامر الذى يفسره ما صدر بعد هذا البيان من تأكيدات امريكية بالمحافظة على أمن تايوان خارجيا وداخليا والاستمرار فى العلاقات القائمة معها فى مختلف المجالات ولا سيما بالنسبة لبيع الاسلحة الامريكية لها .

كما أن هذا الاسلوب كان يستهدف عدم اعطاء الفرصة للاتحاد السوفيتى لاقامة روابط مع تايوان بعد العزلة السياسية والدبلوماسية التى فرضت عليها . بالاضافة الى التوفيق ما بين التعامل مع حليف استمر لمدة ٢٩ عاما وبين الرغبة فى المحافظة على علاقات ودية مع دولة تعدادها مليار نسمة .

خلاصة القول :

أن هذه المرحلة قد شهدت نهايتها ما يمكن ان نطلق عليه بالتوحيد القانونى لتايوان مع الصين ، فقد تم فى هذه المرحلة اعتراف غالبية دول العالم والمنظمات الدولية بشرعية تمثيل حكومة جمهورية الصين الشعبية للصين ، وبأن تايوان جزء لا يتجزأ من الاراضى الصينية التى تخضع لهذه الحكومة ، الا ان التوحيد الفعلى مازالت امامه خطوات كثيرة وعقبات أكثر بعضها داخلى ، وبعضها خارجى :ـ

فأما الداخلى : فانه يعتمد على طبيعة النظام الاقتصادى والاجتماعى الذى تسير عليه تايوان واختلافه مع ذلك المتبع فى الارض الصينية الام بالاضافة الى انماط السلوك الاجتماعى التى يختلف فى اتباعها كلا الطرفين والتى تعود اساسا الى الاسباب الايدلوجية وتأثيرات السلوك الغربى .

وبالنسبة للعقبات الخارجية : فانها تتعلق بالاستثمارات الاجنبية والعلاقات الأجنبية المباشرة مع تايوان والحماية المفروضة عليها وعلى نظامها من قبل الولايات المتحدة الامريكية .

الفترة الثالثة : من ١٩٧٩ ـ ١٩٨٢

انشاء العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة حتى تاريخ الاعلان عن بيع اسلحة امريكية جديدة لتايوان :وفى هذه الفترة هاجمت الحكومة الصينية العراقيل التى تضعها الحكومة الامريكية فى سبيل انهاء الوجود الدولى المستقل لتايوان ، الامر الذى يؤخر عملية التقارب بين الصينيين على جانبى مضيق تايوان ، ويخالف اعلان شنغهاى عام ١٩٧٢ والبيان المشترك لانشاء العلاقات الدبلوماسية فى ديسمبر ١٩٧٨ ، وقد تمثل ذلك فى الاتى : ـ

أولا ـ اصدار الكونجرس الامريكى لما يسمى بلائحة العلاقات مع تايوان عام ١٩٧٩

وهو الذى اعدته الحكومة الامريكية فى يناير ١٩٧٩ بعد انشاء العلاقات الدبلوماسية مع بكين على مستوى السفراء فى ١/١/١٩٧٩ وذلك بغرض تنظيم العلاقات غير الرسمية مع تايوان على اساس الظروف الجديدة .

فقد تضمنت هذه اللائحة انشاء مكاتب ومؤسسات امريكية غير حكومية فى تايوان وانشاء تايوان لمؤسسات فى الولايات المتحدة اطلق عليها اسم مجلس التنسيق لشئون امريكا الشمالية وقد حرص الكونجرس الامريكى على اضفاء الصفة الحكومية على هذه المكاتب عن طريق منحها الامتيازات والحصانات الدبلوماسية ، واشتراط موافقة الكونجرس على تعيين موظفيها اسوة بما كان متبعا بين الصين والولايات المتحدة قبل ١/١/١٩٧٩ .

كذلك فقد طلب بعض رجال الكونجرس انثاء مناقشة هذه اللائحة اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان امن تايوان وحمايتها ضد الهجوم من الحكومة الصينية مع الاشارة الى أنه فى حالة استخدام الصين للقوة ضد تايوان فان على الحكومة الامريكية ان تسحب اعترافها بالحكومة الصينية وتقطع كل العلاقات التجارية معها . الامر الذى يتطلب الاستمرار فى تزويد تايوان بأحدث الاسلحة الامريكية وقد أوضحت الحكومة الصينية ان ذلك كله يظهر رغبة الكونجرس الامريكى فى عدم تنفيذ المبادىء الرئيسية التى اشير اليها فى البيان المشترك الصينى الامريكى فى ديسمبر

١٩٧٨ ، ويؤكد ان علاقات الولايات المتحدة مع تايوان مستمرة بدون تغيير . وحرصا من الرئيس كارتر على مراعاة الشعور الصينى اعلن انه سوف يستخدم سلطته التقديرية التى منحتها له اللائحة لتنفيذها حسب البيان المشترك الصينى الامريكى .

بالاضافة الى ذلك ، فان اللائحة المذكورة قد نصت على سريان جميع المعاهدات والاتفاقيات التى وقعت بين تايوان والولايات المتحدة حتى نهاية عام ١٩٧٨ ماعدا تلك المتعلقة بمعاهدة الدفاع والامن المبتادل والاتفاقيات الملحقة بها حيث انه من المقرر مغادرة العسكريين الامريكيين تايوان فى أوائل عام ١٩٨٠ .

ولقد كان الموقف الامريكى يستند الى أن قرار الولايات المتحدة بانشاء العلاقات الدبلوماسية مع الصين قد اعتمد على توقعها ان مستقبل تايوان سوف يتم تحديده بالطرق السلمية ، وبالتالى اعتبار اى محاولة فى هذا السبيل بغير الطرق السلمية بما فيها اتخاذ اجراءات الحظر والمقاطعة ضد تايوان امر يهدد السلام والامن فى منطقة غرب الباسفيك مما يتطلب المحافظة على قدرة الولايات المتحدة فى مقاومة اى لجوء الى القوة او أى شكل من اشكال القسر الاخر التى يمكن ان تهدد الامن او النظام الاقتصادى والاجتماعى لشعب تايوان . ومن هنا فان الشكل الذى حددته اللائحة لاستمرار علاقات الولايات المتحدة بتايوان امر يتمشى مع هذا المفهوم .

غير ان الصين الشعبية استمرت فى معارضتها لهذه اللائحة معتبرة اياها احدى العقبات الرئيسية فى سبيل توطيد العلاقات بين الولايات المتحد والصين الشعبية ولما فيها من تحريض للسلطات المحلية فى تايوان بعدم الاستجابة للنداءات السلمية التى تعلنها الحكومة الصينية لهم من اجل التوحيد السلمى . كما اشارت الحكومة الصينية الى أن هذه اللائحة تعد تدخلا فى الشئون الداخلية الصينية ومخالفة لقرارات الامم المتحدة الخاصة بعدم التدخل فى الشئون الداخلية والاعلان الخاص بالعلاقات الودية بين الامم .

كما اعادت الحكومة الصينية تأكيداتها لممثلى الدول الاجنبية المعتمدة فى بكين فى مذكرة وزعتها عليهم فى مارس ١٩٨٢ مشيرة الى انها تعارض اى محاولة لاقامة علاقات رسمية مع تايوان بهدف خلق كيان مستقل لها أو خلق دولتين صينيتين اوصين واحدة وتايوان واحدة ، ومؤكدة على ان أى محاولة من هذا النوع سوف تهدد العلاقات الطبيعية بين هذه الدول والصين الشعبية

ثانيا مبيعات الاسلح لتايوان :

كانت مبيعات الاسلحة الامريكية لتايوان مثلها فى ذلك مثل بقية دول جنوب شرق اسيا تمثل جانبا بسيطا من اهتمام الولايات المتحدة وحيث كانت تعتمد على تواجدها العسكرى المباشر لاسيما خلال الفترة من عام ١٩٥٠ ـ ١٩٦٩ حينما بدأ الاعلان عن مبدأ نيكسون الخاص بضرورة اعتماد دول المنطقة على قواتها المحلية للدفاع ضد التغلغل الشيوعى والاضطرابات الداخلية ، وذلك مع الاستمرار فى اجراء عمليات التدريب بما يسمح بامكانية التدخل العسكرى الامريكى المباشر عند الضرورة .

وقد تغير الوضع بعد ذلك حيث زادت الولايات المتحدة من كميات الاسلحة التى توردها لتايوان ، وبرغم عدم اتفاقهما على الاهداف النهائية لاستخدام هذه الاسلحة ، حيث كانت الولايات المتحدة لاتوافق على استخدام هذه الاسلحة لتسهيل عودة الحكومة الوطنية الى الصين الشعبية وأنما تهدف الى تحقيق تايوان للدفاع عن نفسها فقط ، بعكس تايوان التى كانت تهدف من حصولها على هذه الاسلحة الى :

١) الدفاع عن نفسها .
٢) الدفاع عن الجزر الساحلية .
٣) عودة الحكومة الوطنية الى الصين الام .

وكان من المتوقع طبقا للتقديرات الصينية أن تتوقف مبيعات الاسلحة الامريكية الى تايوان بعد انشاء العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة . والصين الشعبية فى اول عام ١٩٧٩ الا ان الولايات المتحدة استمرت فى هذه السياسة بل وقامت احدى دول حلف الاطنطى وهى هولندا فى منتصف عام ١٩٨٠ ، بالاتفاق مع تايوان على بناء غواصتين ومحطات للقوى فيها بمبلغ خمسمائه مليون دولار برغم التحذيرات الصينية ، الامر الذى دعا الحكومة الصينية التى تخفيض مستوى علاقاتها الرسمية بهولندا منذ ذلك التاريخ .

اما بالنسبة للولايات المتحدة فقد حذرت الصين الولايات المتحدة من ان استمراها فى هذه السياسة سيؤثر على علاقاتها مع الولايات المتحدة ، ونظرا لما لهذه السياسة من مخالفة للاتفاقيات الدولية الموقعة بين البلدين وميثاق الامم المتحدة ولما فيها من تأكيد للوجود المستقل لتايوان عن طريق اعطاء مساعدة عسكرية لجزء من الاراضى الصينية بهدف مساعدته على مقاومة الممارسة الشرعية للسيادة عليه من قبل حكومته .

كما اشارت الى ان المشكلة لاتكمن فى نوعية الاسلحة التى تبيعها الولايات المتحدة الى تايوان وانما فيما تمثله من دعوة الى ايجاد دولتين صينيتين ، الامر الذى يشكل اهانة

للشعور الوطنى للشعب الصينى وتدخلا فى شئونه الداخلية .

ولهذا فان الصين تصر على عدم قيام الدول التى تربطها بها علاقات دبلوماسية ببيع الاسلحة الى السلطات المحلية فى مقاطعة تايوان مادام قد اعترفوا بأنه لاتوجد الا دولة صينية واحدة وحكومة صينية واحدة هى حكومة الصين الشعبية .

اما ما يردده البعض من أن مبيعات الاسلحة الامريكية لتايوان تساعد على منع التغلغل العسكرى السوفيتى فى المنطقة فان الصين برغم تخلفها فى نوعية الاسلحة والمعدات العسكرية ليست اقلحزما من الدول الكبرى الاخرى المزودة بالاسلحة المتطورة فى التعامل مع تهديدات الاتحاد السوفيتى ، يساعدها على ذلك ما تتمتع به من مزايا ضد اى هجوم تتمثل فى الارض الواسعة وعدد السكان الكبير وتقاليدها فى هزيمة الجيوش المسلحة تسليحا جيدا بأسلحتها المتخلفة .

وبرغم هذه الاحتجاجات الصينية فان الولايات المتحدة مازالت مستمرة فى مبيعات الاسلحة الامريكية لتايوان وقطع الغيار اللازمة مستغلة فى ذلك التعاقدات الاقتصادية والكبيرة التى تمت بينها وبين الصين الشعبية وحاجة الصين الى التكنولوجيا الغربية لتطوير اقتصادها ورفع مستوى معيشة شعبها ـ كما بدأت فى مساعدة تايوان على اقامة مصانع للاسلحة المتطورة فيها وبمساعدة بعض الدول الصديقة لها كجنوب افريقيا واسرائيل . كذلك فقد ظهرت ثلاثه اراء داخل السلطات الامريكية لمعالجة هذا الموقف تتلخص فيما يلى :

الرأى الاول :

يذكر ان المصالح الاستراتيجية الامريكية لن يدعمها الترابط مع الصين الشعبية نظرا لرفضها الدخول فى تحالفات عسكرية مع الدول الغربية واستمرارها فى الدعوة الى مقاومة نشاط هذه الدول فى دول العالم الثالث واحتمال حدوث تقارب جديد بينها وبين الاتحاد السوفيتى ومن هنا فانه من الواجب الاستمرار فى تقديم الدعم العسكرى لتايوان .

الرأى الثانى :

ويدعو الى تقديم ضمانات امريكية عسكرية للصين الشعبية لتهدئه مخاوفها والوصول الى حالة من التوازن بينها وبين تايوان ، وبذا يمكن ان تستمر الولايات المتحدة فى الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية عن طريق المحافظة على علاقات ودية مع كل من الصين الشعبية وسلطات تايوان .

الرأى الثالث :

ويدعو الى اغراء الصين بالدخول فى علاقات تحالفية عسكرية مع عدد من الانظمة الاسيوية كاليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورا واستراليا ونيوزلندا ، وذلك لضمان استمرار العلاقات الصينية الودية مع الولايات المتحدة ، وذلك فى ضوء ماهو ملاحظ من وجود تفوق عسكرى لتايوان على الصين الشعبية فى مجال السلاح الجوى وسلاح المشاة وقيامها بالتعاون سرا مع اسرائيل وجنوب افريقيا لتطوير الاسلحة الكيماوية والقنبلة النووية والصواريخ الطويلة والقصيرة المدى والقادرة على حمل رؤوس نووية .

وبرغم هذه الاراء كلها فقد ظلت الصين الشعبية على موقفها ، مما دعا الرئيس ريجان الى اعلان تأجيل تنفيذ قرار الولايات المتحدة باستمرار تزويد تايوان بالاسلحة المتطورة والاقتصار على بيع قطع الغيار للاسلحة الموجودة لديها بالفعل ـ مع العمل على اجراء مزيد من الاتصالات مع حكومة الصين الشعبية لتهدئة مخاوفها .

غير أنه من الملاحظ أن الخطوات التى تتخذها الصين الشعبية الآن لانهاء الاستعمار البريطانى لهونج كونج قد تكون دليلا لما يمكن أتخاذه بعد ذلك مع تايوان □

الصراع الصينى السوفيتى فى إطار الحركة الشيوعية العالمية

د . عبد الله الأشعل

الحركة الشيوعية العالمية

هى مجموع الأحزاب الشيوعية فى العالم سواء فى السلطة أوخارجها ، وسواء كانت هذه الأحزاب محظورة فى بلادها ، أوكان معترفا بها كجزء من النظام السياسى .

وإذا كان الظاهر على السطح هو محاولات كل من أمريكا والأتحاد السوفيتى للعب بالورقة الصينية ، واستقرار الصين الشعبية أخيرا على نظرة معينة للعملاقين تحدد طرائق التعامل معهما ، فإن صراعا من نوع آخر لايقل خطورة يجرى بعيدا عن الأهتمامات الأعلامية والسياسية الدولية العامة ، صراع يحدد الكثير من معطيات أوضاع الصين الشعبية والأتحاد السوفيتى ، ونعنى به الصراع على كسب ود الأحزاب الشيوعية لصالح نظرية كل منهما فى التطبيق .

أولا : الصراع الصينى السوفيتى على الحركة الشيوعية فى الشرق الأوسط وافريقيا :

يتضح من الجداول التى نشرتها مجلة (مشاكل الشيوعية) فى عدد مارس ـ ابريل ١٩٨٤ ـ الصفحات ٤٣ ـ ٤٧ وهى إحصاءات سوفيتية أصلا ، .

أن هناك سبعة وعشرين حزبا فى سبع وعشرين دولة فى الشرق الأوسط وافريقيا وهى ثلاث مجموعات . مجموعة الأحزاب القانونية التى يسمح لها بممارسة نشاطها وهى ثمانية احزاب كلها موالية للأتحاد السوفيتى ، ومجموعة الأحزاب الممنوعة وعددها ١٣ حزبا وهذه الأحزاب كلها موالية للأتحاد السوفيتى . وبذلك يحظى الأتحاد السوفيتى بتأييد ٢١ حزبا من مجموع ٢٧ حزبا .

اما المجموعة الثالثة فهى الأحزاب الحاكمة ستة أحزاب فى أنجولا وبنين ، والكونجو (برازافيل) ، وأثيوبيا وموزمبيق ، واليمن الجنوبى ، خمسة منها موالية للأتحاد السوفيتى ، أما الحزب الشيوعى فى موزبيق فهو مستقل .

يتضح مماتقدم أن الأتحاد السوفيتى يحتكر ولاء الأحزاب الشيوعية فى الشرق الأوسط وافريقيا على أختلاف درجات وضعها القانونى .

ثانيا : الصراع على الحركة الشيوعية فى أمريكا الجنوبية :

يوجد ٢٨ حزبا فى أمريكا الجنوبية منها ١٩ حزبا له وضع قانونى فى بلاده ، وحزب واحد حاكم هو الحزب الشيوعى فى كوبا ، وستة أحزاب محظورة ، وحزبان غير معترف بهما فى البرازيل وهندوراس وتدين أحزاب امريكا الجنوبية جميعا للأتحاد السوفيتى .

ثالثا : خريطة الصراع على الحركة الشيوعية فى آسيا والمحيط الهادى :

يوجد خمسة وعشرون حزبا شيوعيا فى آسيا ومنطقة المحيط الهادى منها سبعة أحزاب لها وضع قانونى ، بالاضافة طبعا الى الصين الشعبية وهناك أحد عشر حزبا شيوعيا محظورا بالاضافة الى ستة أحزاب حاكمة .

والملاحظ أنه فى آسيا والمحيط الهادى عدد من الأحزاب الشيوعية الحاكمة يكاد يعادل عدد الأحزاب الشيوعية الحاكمة فى كل من الشرق الأوسط وافريقيا وأمريكا الجنوبية مجتمعة .

أما توزيع ولاء هذه الأحزاب الآسيوية بين موسكو وبكين فيظهر أن بكين تحظى بولاء خمسة أحزاب من مجموع العشرين حزبا فى المنطقة الآسيوية وكلها أحزاب محظورة . أما الأتحاد السوفيتى فيواليه ١٤ حزبا شيوعيا منها أربعة أحزاب حاكمة ولايوالى بكين أحد وسادس هذه الأحزاب الحاكمة فى كوريا الشمالية وهو مستقل وهناك خمسة أحزاب مستقلة عن كل من موسكو وبكين اثنان منها راديكاليان .

رابعا : خريطة الصراع الصينى السوفيتى فى اوربا الشرقية :

يوجد فى اوربا الشرقية تسعة أحزاب شيوعية كلها أحزاب حاكمة منها أثنان مستقلان (ألبانيا ويوغوسلافيا)

والسبعة الباقية موالية كلها لموسكو ومن الأحصائيات السوفيتية التى تدخل رومانيا ضمن الموالين لموسكو عندما يتعلق الأمر بالخيار بين موسكو وبكين .

خامسا : خريطة الصراع فى أوربا الغربية :

يوجد فى أوربا الغربية ٢٧ حزبا شيوعيا كلها مشروعة وتمارس نشاطها كجزء من النظام السياسى فى الدول الغربية عدا الحزب الشيوعى فى برلين الغربية فهو حزب محظور . ويوالى موسكو من السبعة وعشرين حزبا هذه ١٦ حزبا ، أما بكين فيواليها حزب واحد ضعيف فى النرويج هو حزب AKP وأعضاؤه يقاربون الألف ويمثل ٧ ,٠ ٪ من مجموع أصوات الناخبين وليس له وجود فى البرلمان وفق آخر انتخابات جرت عام ١٩٨١ .

ولاتوجد أحزاب شيوعية حاكمة فى أوربا الغربية ولكن بعضها مؤثر فى الحياة السياسية والنيابية وله تمثيل فى الحكومة مثل الحزب الشيوعى الفرنسى ومن المفيد أن نشير الى عدد مقاعد الأحزاب الشيوعية الغربية فى البرلمانات التى لها فيها تمثيل : ففى قبرص للحزب الشيوعى ١٢ مقعدا من أجمالى ٣٥ مقعدا ، وفى بلجيكا له مقعدان من ٢١٢ مقعدا ، وفى فنلندا ٢٧ من ٢٠٠ مقعد ، وفى فرنسا ٤٤ من ٤٩١ مقعدا ، وفى اليونان ١٣ من ٣٠٠ مقعد ، وفى إيسلندا عشرة مقاعد من ٦٠ مقعدا وفق انتخابات ١٩٨٣ . وفى ايطاليا يحتل ممثلو الحزب الشيوعى أعلى نسبة من المقاعد فى اوربا الغربية حيث لهم ١٩٨ من ٦٣٠ مقعدا ، وفى لوكسمبرج مقعدان من ٥٩ ، وفى هولندا ثلاثة من ١٥٠ مقعدا وفى البرتغال ٤٤ من ٢٥٠ مقعدا وفى سان مارينو ١٥ من ٦٠ ، فى اسبانيا ٤ من ٣٥٠ مقعدا ، السويد ٢٠ من ٣٤٩ مقعدا ، وفى سويسرا مقعد واحد من مائتى مقعد (انتخابات ١٩٨٣) .

وتجدر الأشارة الى أن الصراع على الحركة الشيوعية العالمية بين موسكو وبكين وهو فى الواقع هدف معلن لكليهما يسعى اليه باستمرار وبشكل حثيث واذا كانت الصورة تبدو وكأن الغلبة للسوفيت فى إطار الحركة الشيوعية العالمية إلا أن الدراسات الحديثة سجلت تقدما كبيرا للصين الشعبية مع الحركة الشيوعية الأوربية وهو أتجاه ادانته موسكو وتقربت منه الصين ، بل أن الصين وممثلى حزبها الشيوعى قد حضروا لأول مرة منذ عشرين عاما مؤتمر الحزب الشيوعى الأيطالى فى مارس ١٩٨٣ فعاملهم السوفييت بازدراء وارسلوا لهذا المؤتمر وفدا ضعيف المستوى برئاسة أحد محررى صحيفة برافدا السوفيتية ، كذلك تسجل الدراسات أن هناك خلافات مستمرة بين موسكو والكثير من الأحزاب الشيوعية فى أوربا الشرقية (يوغوسلافيا ورومانيا) وأوربا الغربية خاصة ايطاليا وفرنسا واسبانيا وفنلندا .

ولعل هذه الدراسة الموجزة حول خريطة القوى السياسية لكل من موسكو وبكين على مستوى العالم فى الحركة الشيوعية العالمية تثير ثلاثة أسئلة أوقضايا بالغة الأهمية نعالجها على الترتيب ، وهى :

ا ــ ماهو دور الأحزاب الشيوعية فى الصراع السوفيتى الأمريكى ، والصراع السوفيتى الصينى ؟ .

ب ــ ماهى نظرة موسكو وبكين الى وظائف هذه الأحزاب ؟

ج ــ وأخيرا لماذا تفوقت موسكو على بكين فى مساحة الولاء المخصص لكل منهما بين الأحزاب الشيوعية ؟ .

ا ــ ماهو دور الأحزاب الشيوعية فى الصراع بين كل من موسكو من ناحية وكل من بكين وواشنطن من ناحية أخرى ؟ .

لاشك أن الأنتماء الأيديولوجى للأحزاب الشيوعية صوب كل من بكين أوموسكو ينطوى على درجات من الخضوع لسياسات الحزب الشيوعى السوفيتى تقل هذه الدرجة وفى حالة أحزاب أوربا الغربية ، لكن درجة الخضوع لموسكو تزداد فى بلاد العالم الثالث خاصة إذا كان الحزب الشيوعى حاكما ، أوكان مصرحا له بالعمل مقابل سياسات اقتصادية وسياسية معينة تؤديها موسكو كثمن لهذا الخضوع . وفى هذه الحالة يصبح الحزب بحكم انتمائه العالمى موزع الولاء بين قضايا القومية وبين تعليمات سيده الذى فى موسكو ، يكون الحزب فى هذه الحالة اداة لتجريد الدولة من استقلالها . أما إذا كان الحزب مجرد وجود سياسى هامشى فى الدولة فيظل من قوى المعارضة التى تناوىء الحكومة الوطنية اذا أتخذت مواقف معادية لموسكو ، ويغلب عليه الولاء لمذهبه الأممى على مصالح أمته الضيقة وقد يتخذ الحزب تسميات مختلفة تتلاءم مع المفاهيم السائدة فى مجتمعه ويخفى وراء هذه التسمية أهدافه الحقيقية .

بيد أن الأحزاب الشيوعية فى أوربا الغربية وإن كانت جزءا معترفا به بين النظم السياسية الديمقراطية فى دولها ، إلا أن هذه الديمقراطية نفسها هى التى تبيح لهذه الأحزاب أن ترى بلا خجل الحقيقة من منظور الخلافات بين موسكو وبين دولها ، وتقدم هذه الأحزاب فى الواقع بالكثير مما يتفق مع مصالح الدولة السوفيتية فى سياستها العريضة فى المنطقة الأوروبية ، ولعل أبرز مثال تتضح منه أدوار هذه الأحزاب هو قضية نشر الصواريخ بيرشينج فى أوربا الغربية فقد انبرت الأحزاب الشيوعية الغربية تيهج الشارع السياسى ضد قرار حكوماتها بنشر هذه الصواريخ وهى التى بذرت ماعرف « بحركات السلام » التى وقفت بصلابة كقوة

معارضة على أمتداد دول حلف الأطلنطى ضد قرار نشر الصواريخ كذلك طالبت ستة أحزاب أوربية غربية مع زملائهم فى كندا ، الولايات المتحدة فى نداء وجهوه فى مايو ١٩٨٣ الى أعضاء الأطلنطى بضرورة تجميد السباق النووى والمعروف أن تجميد هذا السباق هو فى صالح الأتحاد السوفيتى الذى تقول الدراسات الغربية أنه متفوق على الغرب ،وأن له صواريخ إس إس ٢٠ فى مواجهة أوربا الغربية واليابان والصين الشعبية ولاشك أن أى نصر سياسى وحزبى أوبرلمانى للأحزاب الشيوعية تعتبره موسكو نصرا لها ، وواضح أن الفرق وهمى بين مصالح موسكو ومصالح الحزب الشيوعى السوفيتى ، وقضايا الحركة الشيوعية العالمية التى يساندها . ولعلنا نذكر ذلك الجدل العنيف الذى ثار فى أوربا الغربية مرتين على الأقل حتى الآن مرة فى ايطاليا عندما أكتسح الشيوعيون نتائج الأنتخابات البرلمانية عام ١٩٧٦ ووضعوا الحكومة أمام خيار صعب وهو ضرورة اشراكهم وفى الحكومة مما أثار ثائرة الولايات المتحدة التى طغطت بشدة على إيطاليا حتى لايحدث هذا ، فإذا هذا الموضوع يصبح نقطة ساخنة بين موسكو وواشنطن ، وإذا بحملة شديدة تشنها الأحزاب الشيوعية فى طول القارة الأوربية وعرضها ضد الوجود الأمريكى العسكرى والسياسى والأقتصادى فى أوربا مطالبة أوربا بتحرير آرادتها من الوصاية الأمريكية وبضرورة التخلص من حلف الأطلنطى وكل رموز المواجهة بين الشرق والغرب التى تستفز مشاعر الحرب أكثر مما تخدم قضايا السلام ! ! وقد أسهم مثل هذا النشاط الفكرى والسياسى الشيوعى فى تعميق الهوة بين أوربا والولايات المتحدة .

وأما المرة الثانية فقد حدثت فى فرنسا عام ١٩٨١ مع وصول الحزب الأشتراكى الى الحكم بمساندة من الشيوعيين ، وإهتمام الحكومة الأشتراكية فى باريس باشراكهم فى الحكم حيث تدخلت واشنطن وصارت أزمة فى العلاقات الفرنسية الأمريكية ودخلت موسكو طرفا فيها ولاشك أن الحكومة الأمريكية تنظر بعين الشك الى نشاطات ونجاحات الأحزاب الشيوعية فى غرب اوربا ، وكثيرا ما أدى شكها الى انفعال يمس بالضرر علاقاتها الرسمية مع حكومات المنطقة .

ب ـ نظرة موسكو وبكين الى الأحزاب الشيوعية :

تكفى الأشارة هنا الى أنه يبدو أن بكين بالنظر الى ضعف وجودها فى الحركة الشيوعية العالمية ، وانسحابها من مواقع كثيرة خلال الثورة الثقافية (٦٦ ـ ١٩٦٩) إلا أن موسكو تحدد ماتريد من الأحزاب الشيوعية والوظيفة التى تريدها لها حسب المنطقة والظروف التى تعيشها هذه الأحزاب ويبدو أن موسكو حريصة على دعم الأحزاب الشيوعية العربية لكن بمالا يتصادم مع الحكومات العربية ، وفى الحالات التى حصل فيها هذا التصادم كانت موسكو تفضل الحفاظ على علاقاتها مع الحكومات مع كظم غيظها للخطة المناسبة .. وقد كان رد الفعل السوفيتى متواضعا إزاء اجراءات الحكومة الأيرانية ضد حزب توده الشيوعى ، طمعا فى علاقات رسمية أفضل مع طهران ، ولكن رد فعل الأحزاب الشيوعية العربية تجاه هذه الأجراءات الأيرانية كان أعلى بكثير من صوت موسكو .

ويترتب على تصور موسكو لوظائف الأحزاب الشيوعية أن موسكو تضع حدا أقصى لوظيفة الحزب ، وحدا أدنى لها ، مع درجات بين الحدين الأقصى والأدنى فأملها الأول أن يصل الحزب الى الحكم (بأى شكل) حتى تضمن الدولة كلها لصالحها ، وأما الحد الأدنى فهو ضرورة وجود الحزب على خريطة القوى السياسية للدولة حتى لوكان يعمل فى الخفاء بحيث لايتسرب اليأس الى قلوب زعمائه أولا تسحقه يد السلطة .

ج ـ لماذا لموسكو نصيب الأسد داخل الحركة الشيوعية العالمية ؟

من السهل أن نفسر تفوق موسكو على بكين داخل الحركة الشيوعية العالمية ، وذلك بعدد من الأعتبارات :

١ ـ أن الأحزاب الشيوعية فى العالم كله قد ظهرت جذورها منذ بداية العشرينات خاصة بعد مؤتمر باكو الذى انتشرت بعده موجة الأحزاب الشيوعية على هدى الثورة الشيوعية فى الأتحاد السوفيتى فظلت هذه الريادة التاريخية لموسكو إطارا لأنتماءات هذه الأحزاب فالاعتبار الأول أذن اعتبار تاريخى .

٢ ـ أما الأعتبار الثانى ، فهو أن الأحزاب الشيوعية فى أوربا الشرقية تربعت على كراسى الحكم مفروضة فرضا بحماية الجيش الأحمر السوفيتى إبان الحرب العالمية الثانية وفى أعقابها مباشرة .

٣ ـ وأما الأحزاب الشيوعية فى أوربا الغربية فقد تأثر موقفها بجو الديمقراطية فى بلادها من ناحية ودورها مع السوفيت فى حركات المقاومة السرية من ناحية أخرى ، ثم جو الحرب الباردة والمطاردة للأتجاهات الشيوعية فى البداية من ناحية ثالثة .

٤ ـ وأما أحزاب العالم الثالث فقد نشأ معظمها فى إطار مساعدة موسكو لحركات التحرر الوطنى فى مرحلة تصفية الأستعمار حتى أختلطت الهوية الشيوعية لهذه الحركات مع هويتها الوطنية ، وكان من الصعب جدا التمييز بينهما فى كثير من الأحيان

٥ ـ وهكذا لم تكن بكين فى الصورة فى الظروف التاريخية المشار اليها . ثم أن ظروف الشقاق ثم الصراع الصينى السوفيتى قد صورت بالاعلام السوفيتى القوى والمسموع داخل الحركة الشيوعية على أن خروج الصين عن الخط السوفيتى يعنى مناهضتها للحركة الشيوعية كلها ولمبادئها التى تحرسها موسكو .

٦ ـ يضاف الى ذلك الظروف التى أجتاحت الصين إبان الثورة الثقافية الكبرى ، حيث أضطرت الصين الى الأنكماش والتقوقع بعض الوقت ، فضلا عن تخبط الصين فى تجاربها الأشتراكية وتغير توجهاتها الخارجية ، وكذلك قصور مواردها وامكانياتها عن التنافس الفعال مع الأتحاد السوفيتى .

ولعل فى العرض السابق مايوضح أهمية هذا الموضوع وخطورته فى بنية العلاقات الدولية المعاصرة ، كما يتضح عدم التوافق بين هذه الأهمية ، وما لقيه من أهتمام على المستوى الأعلامى السياسى وأن كان الموضوع يتصدر إهتمامات المعاهد العلمية المتخصصة فى الغرب بوصفه من أهم الظواهر السياسية فى العالم المعاصر □ .